أوضح أن الجلسة الأخيرة تضمنت إجراءات مخالفة للدستور واللائحة بشأن إجراءات خلو مقعد الداهوم

المويزري: لا يحق لرئيس الحكومة أو الوزراء طلب تأجيل استجوابات لم تقدم حتى الآن

نص المادة جعل الأجل المنصوص عليه أسبوعين فقط وإذا طلب أكثر فالقرار للمجلس

الغانم خالف المادة 135 من اللائحة وأعطى الخالد سنة ونصف السنة بناء على طلبه

قال النائب شعيب المويزري إن جلسة مجلس الأمة أمس الأول الثلاثاء تضمنت إجراءات مخالفة للدستور واللائحة بشأن إجراءات خلو مقعد د. بدر الداهوم، وطلب سمو رئيس الوزراء تأجيل استجوابه لعام ونصف العام، مؤكدا أنه "لا يحق لرئيس مجلس الوزراء أو أي من الوزراء طلب تأجيل استجوابات لم تقدم".

وأوضح المويزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن رئيس الحكومة صعد المنصة في دور الانعقاد الماضي وقال لا للدستورية ولا للتشريعية ولا للسرية، وأكد بالنص "ولا أطلب أمدا أكثر من الموجود في اللائحة لأني أحترم هذا الحق"، ثم عاد وطلب التأجيل عاما ونصف العام".

وأكد أنه لا يحق لأي وزير أو رئيس مجلس الوزراء أن يطلب تأجيل استجوابات لم تقدم، وهذا نص اللائحة التي تقول لمن وجه إليه الاستجواب ولم تذكر من سيوجه إليه الاستجواب.

أضاف أن نص المادة يقول الأجل المنصوص عليه وبالتالي من حقه يطلب أسبوعين على الأكثر، وإذا طلب أكثر من ذلك يكون قرار التأجيل من المجلس ولكن يجب الرجوع إلى الأصل وهي مدة أسبوعين ولا يذهب إلى سنة ونصف السنة.

وأوضح انه "إذا كان أحد من النواب سيقدم استجوابا الأسبوع المقبل على سبيل المثال، فلا يجوز لا لوزير ولا لرئيس الوزراء أن يطلب تأجيل الاستجواب، بل يجب أن يكون موجودا في القاعة ويطلب تأجيل الاستجواب وفقا لنص المادة".

وقال إنه وفقا لما سبق فإن "رئيس المجلس قد خالف اللائحة، حيث إن العدد يجب أن يكون أغلبية خاصة وقد أعلن عن وجود 34 نائبا في البداية وصوت 29 منهم وعندما خرج قالوا له أنت غلطان".

أضاف: "عاد وعدلها وصوت مرة أخرى ولم يكن في القاعة إلا 29 نائبا، حسبهم في ثوان وقبل أن يلتفت الأمين العام قال إن العدد 33 إذاً موافقة، والعدد لم يصل إلى هذا الرقم، ولا أقول أتحداك بل اظهر للشعب الكويتي وجود 34 نائباً خلال التصويت على تأجيل استجواب رئيس مجلس الوزراء". وقال: "بالإضافة إلى ذلك فإنه خالف المادة 110 والمفترض في الحالات الخاصة أن يتم أخذ الرأي بالمناداة بالاسم والاستجواب من الحالات الخاصة، وأيضا خالف المادة 135 من اللائحة وأعطى رئيس الوزراء سنة ونصف السنة بناء على طلب الخالد".

واعتبر أن "هذا دليل عدم احترام صباح الخالد بالتعاون مع رئيس المجلس للائحة والدستور"، مضيفا "نحن عندما نتكلم عن مرزوق الغانم نتكلم عن صفة ومسؤولية التزام السلوك والتصرفات بما يليق بهذا المنصب".

شعيب المويزري

أكد أننا أمام عهد ونهج جديدين يجب دعمهما داخل قاعة عبد الله السالم باستمرار إقرار القوانين والتشريعات

هشام الصالح: الممارسة النيابية للدورين الرقابي والتشريعي يجب أن تتم في إطار الحكمة والعقلانية

الإصلاح يكون من خلال التشريع والرقابة وليس عبر الفوضى والغوغائية ورفع الصوت

لا تحصين لأي عضو بالحكومة ويجوز مساءلة أي وزير عن أخطائه وسأستجوب قريبا أحد الوزراء

هنأ النائب د. هشام الصالح الشعب بإقرار خمسة قوانين جوهرية في جلسة مجلس الأمة أمس، مشيرا إلى أننا أمام عهد جديد ونهج جديد يجب دعمه داخل قاعة عبد الله السالم باستمرار إقرار القوانين والتشريعات.

وأكد الصالح ضرورة أن يمارس المجلس دوره التشريعي والرقابي من دون وضع "العصا في الدولاب"، مشددا على ضرورة أن تكون النظرة شاملة لجميع الأمور بمراعاة سيادة القانون والعقلانية"، حتى لا نصل إلى يوم نعض فيه أصابع الندم".

أضاف أن القوانين الخمسة التي أقرت أمس سيستفيد منها المغردون، والمتضررون من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، وكذلك شمول قانون المرئي والمسموع ضمانات مهمة وجوهرية، مشيرا إلى مساهمته في تقديم 4 قوانين من هذه القوانين.

من جهة أعرب الصالح عن استغرابه من دخول بعض النواب وخروجهم من المجلس أمس الأول، من دون المساهمة في إقرار قانون واحد، مشيرا إلى أن قانون العفو الشامل كان سيقر لو توافرت الأغلبية الداعمة له وقت المناقشة.

وتساءل الصالح: لماذا لم يحضروا الجلسة، وأنا مؤمن والنائب مسلم البراك يعلم أنهم ليس من صالحهم إقرار قانون العفو، معتبرا أن "أكثر ناس مستفيدين من عملية شطب الداهوم هم الأغلبية النيابية".

وشدد على أن "الإصلاح يكون من خلال التشريع والرقابة وليس من خلال الفوضى والغوغائية"، مضيفا "مشكلة المواطن أن ذاكرته قصيرة لأن الأغلبية البرلمانية المعارضة الحالية كانت أول ناس يحصنون رئيس الوزراء، كما أن أحد رموز المعارضة كانت أمنيته الوحيدة أن يكون وزير صحة في حكومة صباح الخالد".

وقال الصالح "يجب ألا نتصور ممن وصل من خلال المعاملات والترقيات والفرعيات السعي للإصلاح"، مضيفا أن "بعضهم متهم في قضية اليوروفايتر، والبعض الآخر حكومي أكثر من الحكومة ويدافع عن رئيس الوزراء، ولا يضحكون عليكم بالصوت العالي".

وأشار إلى مقابلته وعدد من النواب سمو أمير البلاد، مؤكدا أن "قناعتي الشخصية هي الاستجابة إلى مطلب صاحب السمو، وأن نعطي رئيس الوزراء مهلة ونمكنه من القسم وبعدها نحاسبه بعد هذه المدة الكافية".

أضاف متسائلا: "ما المطلوب مني غير تمكين رئيس الوزراء من هذا القسم، أم تريدون مني مثلما حصل سابقا عندما طلب منهم سمو الأمير الراحل مهلة ولم يعطوه مهلة، وذهبوا واقتحموا مجلس الأمة".

وأكد أنه "لا تحصين لأي وزير ويجوز مساءلة أي وزير عن أخطائه، كاشفا عن عزمه استجواب أحد الوزراء مطالبا الشعب بمتابعة أداء نواب الاغلبية.

وفي موضوع آخر اعتبر الصالح أن "المراهقة السياسية مستمرة بتقديم مقترحات تهدف إلى إقصائي، من بينها توزيع الدوائر الانتخابية الذي لا يمكن أن أقبل به، لأن المقصود منه العبث بمخرجات هذه الدوائر"، مؤكدا أن "أهل الكويت والأجيال القادمة لن يرحموني إن قبلت بمثل هذه الممارسات."

وتطرق الصالح إلى وجود حسابات تقاد من الخارج تحاول إغراق البلد بسموم وفتن وطعن، مشيرا إلى أنه لو ندرس تاريخ كل واحد لرأينا مواقفه في وأد الحريات، وما هو رأي مسلم البراك فيه؟".

وقال: "لقد تحملت الكثير والكثير من أجل الكويت وتعرضت إلى حملات مأجورة ومنظمة تمحورت حول الطعن في ذمتي المالية، ولن أخضع للابتزاز".

واعتبر أن "تلك الحملات جاءت بسبب وجهة نظري المختلفة"، مضيفا "ما يحز في خاطري قراءة أهلي عن هذه الحملات في تويتر وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي".

وأوضح أن "محاولات الإقصاء بدأت معي عندما طلبت الترشح للجنة التشريعية، حيث أبلغني الدكتور حمد المطر رسالة من هذه الأغلبية، بأنه إما أن أظهر في البوديوم وأقر اني مع قانون العفو العام وإلا فلن أدخل اللجنة، مضيفا: "قلت لهم إني مجرد صوت واحد فرفضوا ذلك، لأنهم يريدون أن أكون وفق إملاءات وشروط."

وأفاد أنه "أبلغ د.حمد المطر رفضه ذلك الأمر ليستمر الإقصاء بأن يقاطعه عشرة نواب"، متسائلا "هل هذه الديمقراطية التي تريدون؟".

وتطرق الصالح إلى ماحدث من مشادة في الجلسة أمس الأول، قائلا إن "أحد النواب دخل القاعة ونعت النواب بكلمة "أنتم مو رجاجيل .. وأنا رديت عليه احترم نفسك" كما أن أربعة نواب هموا بالهجوم علي"، مشيرا إلى أنها قد تكون خطة بافتعال مشاجرة حتى يتم حل المجلس من القيادة السياسية".

أضاف إن "النائب سلمان الحليلة تدخل ولم يحصل أي تشابك، وكان هناك درج للسلم لم ينتبه له أحد أدى إلى سقوطه، وتساءل "إذا هذه تصرفات ممثلي الأمة إذن كيف تكون تصرفات الشباب"، مضيفا: "ما سمعته الثلاثاء من ألفاظ أول مرة في حياتي أسمعها".

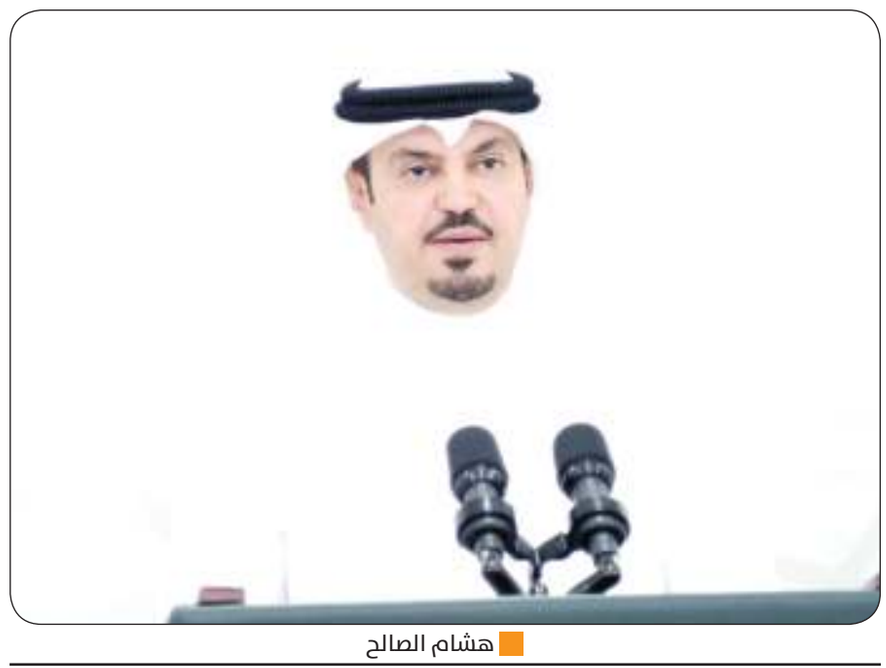
هشام الصالح

ضرورة أن تكون النظرة شاملة لجميع الأمور بمراعاة سيادة القانون والحكمة حتى لا نصل إلى يوم نعض فيه أصابع الندم

بعض النواب دخلوا وخرجوا في جلسة الثلاثاء دون المساهمة بإقرار قانون واحد و"العفو الشامل" كان سيقر لو توافرت أغلبية داعمة له

مهلهل المضف يوجه 3 أسئلة إلى وزراء العدل والمالية والكهرباء

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف 3 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة

نص السؤال على ما يلي:

إلحاقا بكتابنا رقم (KNA61263 2021) المؤرخ في 2021/1/14 والمتضمن عددا من الأسئلة الموجهة إلى وزير المالية في شأن الكتاب رقم (L279492021) المؤرخ في 2021/2/1 والمتضمن رد الوزير عن الأسئلة المذكورة أود التنويه إلى أن كتابنا تضمن السؤالين الآتيين:

1- ما سبب استقالة رئيس وحدة التحريات السابق باسل الهارون؟

2- ما سبب عدم تعيين رئيس جديد لوحدة التحريات المالية؟

إلا أن الرد المرفق منكم لم يتضمن الإجابة عن هذين السؤالين، وأرفق فقط نسخة من استقالات السيد باسل الهارون.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ورد في كتاب الاستقالة المقدمة من السيد باسل هارون في تاريخ 2018/4/12 بأن استقالته مرتبطة بالرغبة للمحافظة على استقلالية وحدة التحريات المالية الكويتية وفق ما رسم لها قانون تأسيسها في هذا الشأن، فهل تحققتم من تلك الأسباب، تفصيلا أكد من عدم وجود مخالفات تعارض صحيح القانون وسلامة الإجراءات المتبعة في الوحدة واستقلاليتها؟

2- لم يتم الرد من قبلكم على السؤال رقم (2) حول أسباب عدم تعيين رئيس جديد للوحدة منذ ما يقارب ثلاث سنوات، فما أسباب ذلك؟

سؤال إلى وزير المالية

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما القواعد والشروط التي وضعتها شركة الخطوط الجوية الكويتية لطلب الإحالة إلى التقاعد؟ مع تزويدي بالقرارات المتعلقة بهذا الشأن -إن وجدت- خلال السنوات .(2019 - 2020 - 2021).

2- ما الأسباب والسند القانوني لتعيين السادة رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران؟ مع بيان تاريخ تعيينهم، وتاريخ انتهاء عضويتهم، وسيرتهم الذاتية.

3- كشف يوضح عدد العمالة الكويتية وغير الكويتية في شركة الخطوط الجوية الكويتية والشركة الكويتية لخدمات الطيران والشركات التابعة لها منذ 2019/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال على أن يتضمن التدرج الوظيفي حسب طبيعة عمل كل منهم.

4- ما خطط وقرارات وتوجهات مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية وإدارتها التنفيذية في شأن تكويت الوظائف فيها منذ 2019/1/1 حتى ورود هذا السؤال؟

5- جميع المراسلات والمكاتبات بين شركة الخطوط الجوية الكويتية وإدارة الفتوى والتشريع منذ 2019/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما الإجراءات التي اتخذتها الشركة التزاما برأي الإدارة في كل موضوع على حدة؟

6- الهيكل التنظيمي لشركة الخطوط الجوية الكويتية وأي قرار صدر بشأن تعديله بما يواكب عملية إدارة وتشغيل الشركة.

7- ما خطة الشركة في شأن التزامها بعدم التعاون مع الكيان الصهيوني وعدم حملها أي راكب من هذا الكيان على متنها؟

سؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل وقعت عقود بين وزارة الشؤون الاجتماعية وشركة (بشارة للتجارة العامة والمقاولات) بالأمر المباشر أو عن طريق مناقصة أو على سبيل الأوامر التغييرية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم قيمتها؟ وما مدتها؟ وماذا تورد هذه الشركة لصالح الوزارة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع العقود المبرمة بين الوزارة والشركة المذكورة.

2- ما المعيار الذي على أساسه وقعت عقود مع الشركة المذكورة أعلاه؟ وهل يتقاضى الوسيط أي عمولات نظير دخول أي شركة للوزارة؟

3- ما صحة ما يثار حول تقاضي مستشار يعمل في ديوان الخدمة المدنية عمولات نظير تمرير وتوقيع عقود للشركة المذكورة؟

4- ما مدى صحة انتفاع بعض القياديين في ديوان الخدمة المدنية من الشركة المذكورة؟

5- ما مدى صحة الأخبار المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي بعد مقاطع الفيديو التي تضمنت معلومات عن الشركة المذكورة؟